مجلة (لغة – كلام) تصدرعن مخبراللغة والتواصل- جامعة غليزان / الجزائر
ISSN : 2437-0746 / EISSN: 2600-6308
رقم الإيداع: 2015 - 3412
مصنفة ج : قرار1432 بتاريخ 2019/08/13
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/176
المجلد 10/ العدد: 03- جوان (2024)

تاريخ الاستلام: 2024/02/19 تاريخ القبول: 2024/05/27 تاريخ النشر: 2024/06/30

واقع استعمال اللّغة العربية في الإدارة الجزائرية
-الولاية أنموذجا-

✍ يحياوي حفيظة
h.yahiaoui@univ-bouira.dz
جامعة أكلي محند أولحاج البويرة /الجزائر

The reality of the use of the Arabic language in Algerian administration University administration as a model

✍ Hafida Yahiaoui
h.yahiaoui@univ-bouira.dz
Akli Mohand Oulhej –Bouira- Algeria

مُلخّص البحث

تتناول هذه الدراسة و اقع استعمال اللّغة العربية الفصحى في الإدارة الجز ائرية، وقد ركّزت على الإدارة في الولاية كأنموذج للبحث، الهدف منه الوصول إلى الأسباب التي جعلت بعض الإدارات في الولايات تتشبّث باستخدام اللّغة الفرنسية في جميع وثائقها الإدارية، رغم تراجعها (اللّغة الفرنسية) مقارنة باللغة الإنجليزية، التي أصبحت لغة العلم والتكنولوجيا. ويمكن القول إنّ تعميم استعمال اللّغة العربيّة في الإدارة الجز ائريّة أمر ممكن، نظرا لوجود فئة كبيرة من الموظّفين في مختلف المؤسّسات، يهتمّون باللّغة العربيّة ويفضّلون التعامل بها، عوض اللّغة الفرنسيّة، يبقى الأمر في يد السلطات، لتعميم استعمالها، أو تطبيق قانون تعميم استعمالها، والذي صدر قبل عدّة سنوات. لنصل في الأخير إلى نتيجة هامّة، وهي ضرورة تضافر جهود جميع الجز ائريين، وخصوصا النخبة منهم لإعادة الاعتبار للّغة العربية وإحلالها المكانة التي تستحقّها، لأنّ شعوب العالم برمّته تسعى إلى ترقية وتطوير لغاتها على حساب اللّغات الأجنبية عموما، واللّغة الإنجليزية خصوصا؛ لغزوها الرهيب لجميع الأمم.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، استعمال، الإدارة، و اقع، الجز ائر

ABSTRACT:

The study deals with the reality of the use of the classical Arabic language in the Algerian administration, and it focused on the administration in the state as a model for research. Its aim is to reach the reasons that made some administrations in the states cling to using the French language in all their administrative documents, despite its decline (the French language) compared to the English language. Which has become the language of science and technology. It can be said that generalizing the use of the Arabic language in Algerian administration is possible, given the presence of a large group of employees in various institutions who are interested in the Arabic language and prefer to deal with it, rather than the French language. The matter remains in the hands of the authorities, to generalize its use, or implement the law generalizing its use, which Released several years ago. In the end, we reach an important conclusion, which is the need for the concerted efforts of all Algerians, especially the elite among them, to restore the reputation of the Arabic language and give it the status it deserves, because the peoples of the entire world seek to promote and develop their languages at the expense of foreign languages in general, and the English language in particular. For its terrible conquest of all nations

Keywords: Arabic language, usage, administration, reality, Algeria

1.مقدمة:

تعيش اللّغة العربيّة في الجزائر وباقي الدّول العربيّة، وضعا لا تحسد عليه، ربّما لتمسّك مثقّفيها باستخدام اللّغات الأجنبيّة في مختلف القطاعات والمجالات، وكذلك اتّهامها بالقصور والعجز عن مسايرة الركب الحضاريّ الذي تحياه لغات الدّول المتقدّمة. ورغم الجهود الكبيرة التي يقوم بها المدافعون عن لغة القرآن، ومحاولاتهم العديدة لتعميم استخدامها في جميع الميادين، إلاّ أنّ هذه المحاولات لم تنجح؛ لعدم وجود إرادة سياسيّة واجتماعيّة، تساعد على تفعيل ما يُسَنُّ من قوانين في هذا الإطار. وتعدّ الإدارة في الجزائر من بين أهمّ القطاعات التي تستخدم اللّغة الفرنسية في مختلف هياكلها، دون أدنى محاولة لتغيير هذا الوضع، واستبدالها باللّغة العربيّة، التي ما تزال مهمّشة في كثير من المجالات العلميّة والاقتصادية خاصّة، ولاستكناه حال اللّغة العربيّة في الإدارة بصفة عامّة، حدّدنا الولاية أنموذجا للدّراسة نُعمِّم في ما بعد النتائج التي سنتحصّل عليها على باقي الإدارات.

- فهل تستخدم اللّغة العربيّة في مختلف هياكل الولاية؟ وهل تقدّم الوثائق والاستمارات وغيرها من الوثائق الإداريّة باللّغة العربيّة؟
- ما مدى اهتمام الموظّفين في هذه المؤسّسة باللّغة العربيّة؟ وهل هناك اتّفاق حول اللّغة التي يجب استخدامها؟
- ما موقع اللّغة العربيّة في مثل هذه المؤسّسات؟ وكيف يمكن تعميم استعمالها في مختلف هياكل الولاية؟

تعدّ الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة، وبالتالي يمكن إخضاعها لقانون التعريب، الذي صدر منذ عدّة سنوات، ولا يجب أن نصطدم بواقع رفض بعض الفئات لهذا القانون (قانون تعريب الإدارة الجزائرية 1991/01/06)، رغم ما تعانيه الجزائر من تخلّف، سواء باستعمال اللّغة الفرنسيّة، أم غيرها من اللّغات، فالمشكل لم يعد في اللّغة في حدّ ذاتها، وإنّما في متكلّميها الذين لا يزالون متمسّكين بلغة المستعمر، الذي كان سببا مباشرا في فقدان اللّغة العربيّة مكانتها في المجتمع الجزائريّ.

2.عيّنة البحث:

تمّ اختيار مقرّ ولاية البويرة، بحيث تكون ممثّلة الإدارة في الجزائر، عدد الموظّفين الذين تمّ التعامل معهم أربعون (40) عاملا، من مجموع ثلاث وستّين (63) أي ثلاث وعشرون (23) امتنعوا عن الإجابة، معظمهم حاصل على شهادة الليسانس في العلوم التجاريّة، والعلوم الاقتصاديّة، والتّسيير وحتى الأدب العربي، وبعضهم حاصل على شهادة مهندس دولة في السكن، والبعض الآخر تقني سامي في عدّة اختصاصات. أمّا بالنسبة للأقدميّة في العمل، فأكثرهم فاقت سنوات عملهم العشر سنوات (10) وقلّة

منهم أقلّ من عشر سنوات. لغتهم الوظيفيّة تراوحت بين العربيّة العاميّة والمازيغية، أمّا لغة كتابتهم فأكثرهم اللّغة الفرنسيّة، لأنّهم زاولوا دراساتهم بهذه اللّغة، وبعض منهم يستخدمون اللّغة العربيّة لغة للكتابة.

3. أدوات البحث:

1.3. الاستبانة: باللّغة العربيّة، تمّ توزيعها على الموظّفين في مختلف المكاتب بالولاية.

2.3. المقابلة: قمنا بمقابلة عدد من رؤساء الأقسام، الذين كلّفناهم بتوزيع الاستبانة على باقي الموظّفين، حيث لم يتسنّ لنا لقاء الجميع، نظرا لانشغالهم.

4. صعوبات البحث:

لا يمكن القيام ببحث ميداني دون صعوبات، كون الباحث مرتبط بما يجود به الواقع من معطيات، وكما نعلم أنّ لعمّال الإدارة وقتا محدّدا والتزامات كثيرة، وعليه قد قوبلت بالرفض من قبل عدد من الموظّفين، أمّا مجموعة منهم فقد أعادت إلينا الاستبانة كما هي، دون الاطلاع عليه وعلى ما جاء فيه، أمّا بالنسبة لمجموعة أخرى، فقد ركّزت على الإجابة ب (نعم) أو (لا) ولم تقدّم تفسيرات أو تعليلات أو آراء. لذلك صعب عليّ جمع الرُّفات وتنظيمه وترتيبه، نظرا لصعوبة الظروف التي واجهتها في هذه المؤسّسة.

5. التعريف بالولاية:

عَرّفت المادة الأولى من القانون 90-09 الولاية بأنّها "جماعة عموميّة إقليميّة، تتمتّع بالشخصيّة المعنويّة والاستقلال الماليّ، وتشكّل مقاطعة إداريّة للدّولة، وتتكوّن من مجموعة دوائر وبلديّات تنشأ بموجب قانون، ولها إقليم واسم ومقر"[1] فهي وحدة من وحدات الدّولة، وفي الوقت نفسه شخص من أشخاص القانون، تلعب دورا هامّا في التكفّل بحاجيات المواطنين وانشغالاتهم، كما تقوم بعدّة مهام إداريّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة.

6. خصائص الولاية:

تتميّز الولاية بمجموعة من الخصائص، أهمّها:

- تعتبر الولاية وحدة أو مجموعة إداريّة لامركزيّة إقليميّة وجغرافيّة، وليست مجموعة أو وحدة لامركزيّة فنيّة أو مصلحيّة أو مرفقيّة، فقد وجدت ومنحت الاستقلال والشخصيّة المعنويّة، ومنحت قسطا من سلطة الدولة؛ على أساس إقليميّ جغرافيّ أساسا، وليس على أساس فنيّ موضوعيّ؛
- تعدّ الولاية كوحدة ومجموعة إداريّة لامركزيّة في النّظام الإداري الجزائري؛ حلقة وهمزة وصل بين الحاجيات، والمصالح، والمقتضيات المحليّة، والمتميّزة عن مصالح الدّولة ككل، وبين مصالح ومقتضيات واحتياجات المصلحة العامّة في الدّولة؛

- تعدّ الولاية بجهازها الإداري ونظامها القانوني واختصاصاتها العامّة عاملا فعّالا وحيويّا، ووسيلة فنيّة منطقيّة ناجعة؛ في إقامة وتحقيق التنسيق والتعاون والتكامل؛ بين وظائف واختصاصات المجموعات الجهويّة المحليّة (البلديات) وبين أعمال السلطات المركزيّة في الدّولة، والولاية هي وسيلة وعامل الانسجام والتوفيق والتوازن بين المصلحة المحليّة الإقليميّة الجهويّة والمصلحة العامّة في الدّولة ولذلك كانت الولاية صورة من صور نظام اللامركزيّة الإداريّة المطلقة؛
- تمتاز الولاية باعتبارها مجموعة أو وحدة إداريّة لامركزيّة؛ في النّظام الإداري الجزائري؛ بأنّها أوضح صورة لنظام اللامركزيّة الإداريّة النسبيّة، وليست وحدة أو مجموعة لامركزيّة إداريّة مطلقة، وذلك لأنّ أعضاء الهيئة وجهاز تسييرها وإدارتها لم يتمّ اختيارهم وانتقاؤهم كلّهم بالانتخاب، وإنّما يختار بعضهم بالانتخاب العام (الاقتراع) وهم أعضاء المجلس الشعبي للولاية، بينما يُعَيّن باقي الأعضاء ووالي الولاية من قبل السلطات الإداريّة المركزيّة بمرسوم، وهم أعضاء المجلس التنفيذي للولاية[2] وبهذا تكون الولاية عنصر التواصل بين المواطنين والدولة.

7. هيئات الولاية:

للولاية هيئتين هما: المجلس الشعبي الولائي والوالي.

1.7 -المجلس الشعبي الولائي: هو جهاز مداولة على مستوى الولاية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعيّة، والصورة الحقيقيّة التي بموجبها يمارس سكّان الإقليم حقّهم في تسييره، والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه[3] وتمثّله مجموعة من الأشخاص ينتخبون من طرف المواطنين.

2.7 -الوالي: يعتبر الوالي سلطة إداريّة وسياسيّة في نفس الوقت، ويستخلص من النّصوص القانونيّة بأنّه يُشَكّل السّلطة الأساسيّة في الولاية، وعلى هذا الأساس يتمتّع بصلاحيات هامّة، تتمثّل في كونه من جهة ممثّل للدّولة ومن جهة أخرى ممثّل للولاية[4] وبالتالي فهو الذي يتحكّم في زمام الأمور في ما يخصّ القضايا المطروحة في هذه المؤسّسة.

وقد صدر قانون تعريب الإدارة الجزائريّة قبل عدّة سنوات، وكان ذلك بتاريخ 1991/01/06، ومن موادّه:

المادة 04: تلتزم جميع الإدارات العموميّة والهيئات والمؤسّسات والجمعيّات على اختلاف أنواعها باستعمال اللّغة العربيّة وحدها، في كلّ أعمالها من اتّصال وتسيير إداري ومالي وتقني وفني.

المادة 05: تُحَرّر كلّ الوثائق الرسميّة والتّقارير، ومحاضر الإدارات العموميّة والهيئات والمؤسّسات والجمعيّات باللّغة العربيّة.

المادة 36: تُطَبَّقُ أحكام هذا الأمر فور صدوره، ويجب استكمال عمليّة تعميم استعمال اللّغة العربيّة في أجل أقصاه 05 يوليو 1997[5] ورغم أنّ هذه المواد واضحة، إلاّ أنّها لم تُفَعَّل إلى غاية اليوم، وبما أنّ

الولاية مؤسّسة إدارية، كان من المفروض تطبيق القانون عليها، ومن خلال الاستبانة التي أجريناها حاولنا استكناه وضع اللّغة العربيّة في هذه الهيئة أو المؤسّسة، حيث تعتبر هذه الاستبانات دراسة تدعيميّة للمدوّنة، إذ تمثّل الوسيلة الأكثر نجاعة للوصول إلى تحليل الموضوع تحليلا علميّا، من خلال الأجوبة التي تحصّلنا عليها من قبل موظّفي الولاية، التي تمثّل تدعيما للعيّنة المسجلة.

استرجعت الاستبانات التي تمّ إيداعها لدى الموظّفين في أيّام مختلفة، إذ تراوحت بين يومين (2) إلى خمسة عشر يوما (15) وقد تناولت الاستبانة واقع استعمال اللّغة العربيّة في مختلف هياكل الولاية والوثائق التي تستخرج منها، وتنوّعت الأسئلة بين أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، وفي ما يلي أهمّ النتائج المتوصّل إليها.

8.عرض النتائج وتحليلها:

السؤال الأول: هل تتقن استخدام اللّغة العربيّة الفصحى؟

نوع الإجابات	التكرار	النسبة%
ضعيف	10	%25
متوسّط	10	%25
جيّد	20	%50
جيّد جدا	00	%0

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أنّ نسبة الموظّفين، الذين يتقنون استخدام اللّغة العربيّة الفصحى يصل إلى خمسين (50%) وهي نسبة عالية مقارنة بعدد المستجوبين، لذلك يمكن الحكم عليهم بإتقانهم للّغة، أمّا الذين أجابوا بضعف استخدامها فالنسبة مقدرة بخمس وعشرين (25%) حيث تعادل نفس نسبة الأشخاص الذين أجابوا بأنّ لغتهم متوسّطة، وبالتالي فإنّ اللّغة العربيّة الفصحى، وإن لم تكن مستخدمة بشكل كبير في الحياة اليوميّة للأفراد؛ إلاّ أنّ معظم موظّفي الهياكل الإداريّة في الولاية متمكّنون منها.

السؤال الثاني: ما هي اللّغة الموظّفة في مختلف هياكل الولاية؟

نوع الإجابات	التكرار	النسبة%
اللّغة العربيّة	00	%0
اللّغة الفرنسيّة	00	%0
اللّغتان معا	40	%100

يتبيّن لنا من خلال ما قُدّم من نتائج؛ أنّ اللّغة المستخدمة في مختلف هياكل الولاية، لا تنحصر في لغة واحدة، وإنّما تشمل اللّغتين معا، اللّغة العربيّة واللّغة الفرنسيّة، فهناك بعض الهياكل تستعمل اللّغة العربيّة، وهياكل أخرى تستخدم اللّغة الفرنسيّة، وذلك باختلاف الهياكل، في حين كان من المفروض الاعتماد على لغة واحدة؛ لأنّ التعدّد اللّغوي في مؤسّسة كالولاية يحدث إرباكا للموظّف وللمواطن معا نظرا لكثرة التعامل المباشر بينهما، إذ يختلط الأمر على المواطن في كثير من الأحيان في اللّغة التي يجب أن يستخدمها.

السؤال الثالث: ما هي اللّغة التي تستخدمونها أثناء الاجتماعات؟

نوع الإجابات	التكرار	النسبة%
اللّغة العربيّة	05	%12.5
اللّغة الفرنسيّة	00	%0
اللّغة العاميّة	35	%87.5
اللّغة المازيغيّة	00	%0

تُبيّن لنا نتائج الجدول أنّ اللّغة الأكثر استخداما في الاجتماعات؛ هي اللّغة العربيّة العاميّة والمقدّرة نسبتها بسبع وثمانين (87.5%) وهي نسبة عالية مقارنة بالنسب الأخرى، فاللّغة الفرنسيّة ينعدم استعمالها مع اللّغة المازيغيّة، وقد أدرجنا هذه الأخيرة، لأنّنا لاحظنا أنّ هناك عددا كبيرا من الموظّفين يتكلّمون هذه اللّغة، أمّا اللّغة العربيّة الفصحى فقدّرت بـ 12.5%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة باللّغة العاميّة، ذلك أنّ معظم الموظّفين يتكلّمون هذه اللّغة؛ وبالتّالي يمكنهم التّفاهم والاتّفاق بواسطتها، إضافة إلى أنّ الاجتماعات يحضرها كلّ الموظّفين دون استثناء، فمنهم أصحاب الشهادات وآخرون لا يملكونها لذلك لا يمكنهم التواصل فيما بينهم بغير هذه اللّغة.

السؤال الرابع: ما هي اللّغة التي تفضّلون التحاور بها؟

نوع الإجابات	التكرار	النسبة%
اللّغة العربيّة	05	%12.5
اللّغة العاميّة	20	%50
اللّغة المازيغيّة	10	%25
اللّغة الفرنسيّة	05	%12.5

يتوضّح لنا من خلال نتائج الجدول أنّ اللّغة؛ التي يفضّلها الموظّفون في الحوارات اليوميّة: هي اللّغة العربيّة العاميّة، إذ من المفروض أن يكون التعامل باللّغة العربيّة الفصحى، وبما أنّ هناك من لا يتقن استخدامها، فإنّه يضطرّ إلى التّعامل بلغته اليوميّة، سواء كانت العربيّة العاميّة أم المازيغيّة أم الفرنسيّة، لأنّ لغة البويرة مزيج بين هذه اللّغات، والمازيغيّة يتكلّمها عدد لا بأس به من المواطنين، لذلك فإنّهم يضطرّون إلى التّعبير بلغتهم؛ عندما يعجزون عن شرح وتفسير ما يريدونه بلغة أخرى، فنجد نسبة العاميّة تصل إلى عشرين (20%) وهي أعلى نسبة، والباقي توزّعت بين الفصحى والمازيغيّة واللّغة الفرنسيّة، هذه الأخيرة التي نجد لها مكانة مهمّة في الاستعمال.

السؤال الخامس: أثناء الخطاب الرسميّ، ما هي اللّغة المتداولة؟

نوع الإجابات	التكرار	النسبة%
اللّغة العربيّة الفصحى	30	%75
اللّغة الفرنسيّة	10	%25

تستخدم اللّغة العربيّة الفصحى في الخطابات الرسميّة، حيث تصل نسبة استعمالها إلى خمس وسبعين (75%) في حين تصل نسبة اللّغة الفرنسيّة إلى خمس وعشرين (25%) رغم أنّ هناك عددا لا بأس به من الموظّفين يفضّلون هذه الأخيرة، إلاّ أنّ الخطاب الرسميّ يكون باللّغة العربيّة الفصحى؛ لأنّها اللّغة الرسميّة الأولى في الجزائر، وبالتالي فإنّ اختيار اللّغة لا يعود إلى الأشخاص في حدّ ذاتهم.

السؤال السادس: بأيّة لغة تُقَدَّم الوثائق الإداريّة على مستوى مكتبكم؟

نوع الإجابات	التكرار	النسبة%
اللّغة العربيّة	15	%37.5
اللّغة الفرنسيّة	25	%62.5

نلاحظ من خلال ما تُبيّنه النسب المُقَدّمة في الجدول، أنّ هناك اختلافا في لغة الوثائق الإداريّة من مكتب لآخر، فهناك مكاتب تقدّم هذه الوثائق باللّغة العربيّة، حيث تصل نسبتها إلى 37.5%، وهناك مكاتب أخرى تقدّمها باللّغة الفرنسيّة، والمقدّرة نسبتها بـ 62.5%، حيث نرى أنّ هذه الأخيرة أكثر شيوعا واستعمالا، نظرا لعدم تعريب كلّ الاستمارات والوثائق التي تقدّمها هذه المؤسسة إلى غاية اليوم.

السؤال السابع: هل ترى ضرورة استخدام اللّغة العربيّة في الوثائق الإداريّة؟

نوع الإجابات	التكرار	النسبة%
موافق	15	%37.5

غير موافق	25	%62.5

يتوضّح لنا من خلال نتائج الجدول، أنّ نسبة الموظّفين الذين لا يوافقون على ضرورة استخدام اللّغة العربيّة الفصحى في الوثائق الإداريّة أكبر من نسبة المؤيّدين، حيث تمثّل الأولى 62.5%، أمّا الثانية فقُدّرت بـ 37.5%، وفي ما يخصّ حجج الذين لا يوافقون فتتمثّل في أنّ اللّغة الفرنسيّة أفضل من اللّغة العربيّة، وهي لغة التطوّر والازدهار، إضافة إلى التعوّد على استخدامها، أمّا الذين يوافقون فحجّتهم في ذلك الحفاظ على مكانة اللّغة العربيّة في المجتمع الجزائري، إضافة إلى تسهيل وتحقيق التواصل بين المواطن ومختلف المصالح الإداريّة، لأنّ معظم المواطنين يجيدون اللّغة العربيّة، ولا يفقهون شيئا في اللّغة الفرنسيّة.

السؤال الثامن: ألا تجدون صعوبة في التواصل مع المواطنين، في ما يخص الوثائق الإداريّة؟ كيف ذلك؟

نوع الإجابات	التكرار	النسبة%
نعم	02	%05
لا	38	%95

أكثر المستجوبين لا يجدون صعوبة في التواصل مع المواطنين، نظرا لوجود مكتب التواصل، الذي يُسهّل عليهم هذه العمليّة، إذ تصل نسبة الموظّفين الذين لا يجدون صعوبة في التواصل إلى خمس وتسعين (95%) في حين تصل نسبة الذين يواجهون صعوبة إلى خمسة (5%) وتكمن الصعوبة في التعامل مع المواطن العادي، في حالة استخدام اللّغة الفرنسيّة، لأنّه لا يتقنها؛ لذلك يتحتّم على الموظّف في هذا القطاع التكلّم باللّغة التي يتقنها المواطن، وهي اللّغة العربيّة العاميّة أو اللّغة المازيغية.

السؤال التاسع: ما رأيك في قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة في الإدارة الجزائريّة؟ لماذا؟

نوع الإجابات	التكرار	النسبة%
موافق	19	%45.5
غير موافق	21	%52.5

لا تختلف نسبة الموافقين على تعميم استعمال اللّغة العربيّة في الإدارة الجزائريّة عن غير الموافقين فقد بلغت نسبة الموافقين 47.5%، في حين وصلت نسبة غير الموافقين إلى 52.5%، وقد اختلفت وجهات النظر بين الرفض والقبول، أمّا الذين يوافقون فيرون أن اللّغة العربيّة الفصحى هي اللّغة الرسميّة وهي التي تعبّر عن السيادة الوطنيّة، وبالتالي يجب تعميمها، إضافة إلى أنّ الجزائر بلد عربيّ، ويجب أن تكون لغة مؤسّساتها هي اللّغة العربيّة، أمّا الذين يرون عكس ذلك فإنّهم يُقرّون بعدم تعوّدهم على استخدام اللّغة العربيّة، ولا يوجد في رأيهم بديل أو مقابل للمصطلحات الإداريّة باللّغة

العربيّة. وإذا تمّ تعريب بعض المصطلحات، فإنّنا نجد عدّة مقابلات عربيّة للمصطلح من اللّغات، المهمّ عندهم العمل أو الحصول على منصب دائم في هذه المؤسّسة.

يعتقد كثير من الموظّفين أنّ استخدام اللّغة الفرنسيّة في جميع القطاعات، وفي الإدارة بصفة خاصّة، هو العامل الذي سيساعدنا على التطوّر ومسايرة التقدّم التكنولوجي الكبير الذي يعيشه العالم، وأنّ اللّغة العربيّة ليست لغة علم وحضارة، وإنّما لغة الدّين فقط. ورغم أنّ اللّغة الفرنسيّة فقدت مكانتها أمام اللّغة الإنكليزية والصينية؛ إلاّ أنّنا ما نزال متمسّكين بها، معتقدين أنّها اللّغة الأولى في العالم، ولا يمكن للغة أخرى أن تحتلّ مكانتها، ممّا يؤكّد على أنّنا نعيش تحت وطأة استعمار من نوع جديد، ليس باستعمار استيطانيّ كما كان في السّابق؛ وإنّما أصبح استعمارا ثقافيا، سيطر على عقولنا، وجعلنا تابعين لفرنسا ولم ننفصل عنها أبدا رغم مرور 62 سنة على استقلالنا. وهذه رغبة فرنسا المعلنة والخفيّة للتوسّع والهيمنة على الجزائر والجزائريين، وقد نجحت في الأمر إلى حدّ ما؛ لأنّها جعلتنا نتصادم ونختلف في ما بيننا حول مصير لغتنا ما يضمر نوايا خبيثة وحربا ذكيّة؛ للسّيطرة على النخبة الوطنية التي تتحكّم في زمام الأمور.

9. خاتمة:

يمكن القول في الأخير إنّ تعميم استعمال اللّغة العربيّة في الإدارة الجزائريّة أمر ممكن، نظرا لوجود فئة كبيرة من الموظّفين في مختلف المؤسّسات، يهتمّون باللّغة العربيّة، ويفضّلون التعامل بها، عوض اللّغة الفرنسيّة، يبقى الأمر في يد السلطات، لتعميم استعمالها، أو تطبيق قانون تعميم استعمالها، والذي صدر قبل عدّة سنوات، فأين نحن من هذا القانون، وكم سنة مرّت على صدوره؟ وما يزال الوضع على حاله، لم يتغيّر ولم يتجرّأ أحد على تغييره، في حين كان المفروض أن يُعَمَّم استخدام اللّغة العربيّة سنة 1997م، ألم يحن الوقت بعد إلى الالتفات إلى وضع اللّغة العربيّة، ومحاولة إعادتها إلى مكانتها الطبيعيّة، والرقيّ بها إلى مصاف اللّغات العالميّة؟.

استبانة

نتوجّه إليك أنت الموظّف (ة) في الإدارة بهذا الاستبيان حول **(استعمال اللغة العربية الفصحى في الإدارة الجزائرية –الولاية أنموذجا-)**، آملين الإجابة عن جميع أسئلتنا وذلك بوضع علامة (+) أمام الإجابة المناسبة، علما أنّنا سنهمل أية استمارة لا تتضمن إجابة عن جميع الأسئلة.

وفي الوقت الذي نهدف فيه إلى التعرف على رأيكم، نؤكّد أنّ بيانات هذه الاستمارة لن تستخدم إلاّ في أغراض البحث، متعهّدين إحاطتها بسرية تامة شاكرون تعاونكم.

البيانات الشخصيّة:

*** الجنس:**

ذكر ☐ شهادة المحصل عليها:

أنثى ☐ وظيفة:

*** الأقدميّة:**

أكثر من عشر سنوات ☐

أقل من عشر سنوات ☐

*** اللّغة الوظيفيّة:**

اللّغة العربيّة العامية ☐

اللّغة المازيغية ☐

*** لغة الكتابة:**

اللّغة العربيّة الفصحى ☐

اللّغة الفرنسية ☐

*** الأسئلة:**

- هل تتقن استخدام اللّغة العربيّة الفصحى؟

ضعيف ☐ ☐

متوسّط ☐ جدا ☐

- ما هي اللّغة الموظفة في مختلف هياكل الولاية؟

اللّغة العربيّة ☐ لغتان معا ☐

اللّغة الفرنسية ☐

- ما هي اللّغة تستخدمونها أثناء الاجتماعات؟

اللّغة العربيّة الفصحى ☐ ة العربيّة العامية ☐

اللّغة الفرنسية ☐

- ما هي اللّغة التي تفضّلون استخدامها في الحوارات؟

اللّغة العربيّة العامية ☐ اللّغة المازيغية ☐

اللّغة العربيّة الفصحى ☐ مزيج بين هذه اللّغات ☐

- أثناء الخطاب الرسمي ما هي اللّغة المتداولة؟

اللّغة العربيّة الفصحى ☐ اللّغة العربيّة العامية ☐

اللغة الفرنسية ☐

- بأيّة لغة تقدم الوثائق الإدارية في الولاية؟

اللّغة العربيّة ☐

اللّغة الفرنسية ☐

- هل ترى ضرورة استخدام اللّغة العربيّة في الوثائق الإدارية؟

نعم ☐ ☐

لماذا في كلتا الحالتين:.....

- ألا تجدون صعوبة في التواصل مع المواطنين فيما يخص الوثائق الإدارية؟

نعم ☐ ☐

كيف ذلك:.....

- ما رأيك في قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة في الإدارة الجزائرية؟

موافق ☐ غير موافق ☐

لماذا في كلتا الحالتين:.....

- هل ترى أنّه يمكن تعميم استعمال اللّغة العربيّة الفصحى في الإدارة الجزائريّة؟

نعم ☐ ☐

لماذا في كلتا الحالتين:.....

- ما هي معوقات استخدام اللّغة العربيّة في الإدارة؟

التعوّد على استخدام اللّغة الفرنسية ☐

عدم الاهتمام باللّغة العربيّة ☐

رأي آخر:.....

- في رأيكم ما هي الحلول التي ترونها مناسبة لتعميم استعمال اللّغة العربيّة في الإدارة الجزائرية؟

فرض اللّغة العربيّة في جميع الوثائق ☐

توعية الموظّفين بأهميّة اللّغة العربيّة وضرورة تعميمها ☐

رأي آخر:.....

احالات الدراسة :

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد44، المتضمن الأمر رقم 69-09-38 من قانون الولاية 1969 بتاريخ 23 مايو 1969.

[2]- الولاية في القانون الجزائري www.droit-alafdal.com/28-08-2013 :ATP

[3]- المرجع نفسه

[4]- دروس في القانون الإداري، عمار عوابدي، 1990، دار النشر والتوزيع، الجزائر، ص60.

[5]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم91-05 مؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1441هـ الموافق ل 16 يناير 1991م.